في كلمة ألقاها بالانابة عن الجارالله خلال افتتاح أعمال الندوة العاشرة للجنة الدائمة لمتابعة تنفيذ الخطة الخمسية

ناصر الصبيح : تعزيز وحماية حقوق الإنسان نهج أصيل في سياسة الكويت

■ المسؤولية الاجتماعية تعتبر التزاماً وطنياً وجزءاً حيوياً من العمل الإستراتيجي للمؤسسات والشركات

ناصر الصبيح

المتحدثون خلال الندوة

قال مساعد وزير الخارجية لشؤون التنمية والتعاون الدولي السفير ناصر الصبيح أمس إن تعزيز وحماية واحترام حقوق الانسان «يمثل نهجا أصيلا في سياسة الكويت وفي موروثنا الحضاري وتراثنا الإسلامي العزيز على الصعيدين الداخلي والخارجي».

جاء ذلك في كلمة ألقاها الصبيح بالانابة عن نائب وزير الخارجية خالد الجارالله خلال افتتاح اعمال الندوة العاشرة للجنة الدائمة لمتابعة تنفيذ الخطة الخمسية وبرنامج عمل الحكومة بوزارة الخارجية بالتعاون مع المفوضية السامية لحقوق الانسان بعنوان «المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص في دعم حقوق الإنسان».

واكد الصبيح البعد الإنساني لسياسة الكويت ومساهماتها في المجال الإنساني التنموي على الصعيدين الحكومي والخاص ولذلك «استحق صاحب السمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد لقب قائد الإنسانية ودولة الكويت مركزا للعمل الإنساني».

وقال إن أهداف التنمية المستدامة التي اعتمدتها الدول الأعضاء في منظمة الأمم المتحدة ترتكز على تعزيز وحماية حقوق الإنسان والتشجيع على احترامها وتوفير الضمانات الأساسية لها.

واوضح ان هذا الأمر يوفر افضل السبل لتحسين الحياة المعيشة للبشرية معتبرا انه «ما أن تتم حماية حقوق الانسان وتعزيزها فان أسباب اندلاع النزاعات والصراعات ستبدأ بالاضمحلال والنضوب».

وشدد على ان التنمية الحقيقية هي تنمية بالإنسان وللانسان مشيرا الى ان الاستثمار البشري توظيف امثل لخلق الثروة.

وقال ان المقاربة الحقيقية للتنمية تقتضي استحضار المعايير المتصلة بحقوق الانسان في السياسات التنموية وتوفير مكوناتها الأساسية من خدمات تعليمية وصحية وعدالة ودخل كاف واشراك الانسان في مواكبة ومراقبة المشاريع التنموية.

واضاف انه تحقيقا لمبدأ الشراكة التكاملية بين المجتمع وقطاع الأعمال اطلقت الأمم المتحدة في عام 2000 مبادرة عرفت بـ «الميثاق العالمي للأمم المتحدة» الخاصة بممارسة الأعمال التجارية والشركات.

واكد سعي هذا الميثاق إلى تعزيز مبدأ مسؤولية المواطنة للشركات ليصبح قطاع الأعمال جزءا من الحلول المساعدة على تحقيق أهداف الألفية وتطوير العمل للمساعدة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

وذكر ان الميثاق يستند الى 10 مبادئ استمدت من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وإعلان منظمة العمل الدولية بشان المبادئ والحقوق الأساسية في العمل وإعلان (ريو) بشان البيئة والتنمية اضافة الى اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.

واضاف ان تلك الأهداف تتوزع على أربعة محاور هي حقوق الإنسان والعمل والبيئة ومكافحة الفساد معتبرا الميثاق العالمي أكبر عمل تطوعي في العالم لحماية ورعاية المسؤولية الاجتماعية حيث يضم في عضويته اكثر من تسعة آلاف شركة تنتمي الى أكثر من 130 دولة.

واكد ان المسؤولية الاجتماعية تعتبر التزاما وطنيا وجزءا حيويا من العمل الاستراتيجي للمؤسسات والشركات ورجال الأعمال فهي تحث المجتمعات على تبني أفكارا تهدف إلى الارتقاء بالإنسان واستخدام مواردها لتطوير برامج مبتكرة لتحسين نوعية الحياة في المجتمعات.

واشار الى ان هذه المسؤولية تظهر من خلال تبني القطاع الخاص الكويتي برامج فاعلة لدعم حقوق الانسان من منطلق المسؤولية الاجتماعية على أرض الواقع والتي تركت أثرا واضحا في المجتمع ما جعلها تمتاز بالشهرة والسمعة الحسنة في السوق العالمية قائلا ان «المواطنة الجماعية تجد لها صدى واسعا وكبيرا لدى القطاع الخاص الكويتي».

واوضح الصبيح ان كثيرا من شركات القطاع الخاص الكويتي تعمل لوضع بصمة إيجابية في المجتمع من خلال التركيز على دعم الشباب الكويتي بهدف تنمية إمكانياته وقدراته لتمكينه من اتخاذ خيارات مثمرة في مستقبلة العملي والعلمي ولتشجيعه على الابتكار.

وقال ان الندوة تهدف إلى مناقشة كيفية استغلال القطاع الخاص الكويتي للمسؤولية الاجتماعية التي تقع على عاتقة في دمج أهدافه الاقتصادية والاجتماعية في تعزيز مفهوم حقوق الانسان.

ذكر ان ذلك سيكون من خلال استعراض تجارب وممارسات القطاع الخاص من منطلق المسؤولية الاجتماعية في توفير الحقوق الإنسانية الأساسية كالحق بالحياة والأمان والتعليم والرعاية الصحية والعمل والحماية من البطالة والتي يزخر بها القطاع الخاص الكويتي مما جعلها تتوسع لتشمل مناطق عديدة في منطقة الشرق الأوسط.

ومن جهته اكد المنسق المقيم للامم المتحدة طارق الشيخ ان الكويت من الدول السباقة في المنطقة لدعم آليات واطر حقوق الانسان والاستجابة الفورية للتعاون في هذا الاطار خصوصا في نشر التقارير والوعي من خلال الندوات وورش العمل.

واضاف الشيخ لوكالة الانباء الكويتية «كونا» ان هذه الندوة تعد نموذجا مشرفا للمسؤولية الكبيرة التي تحملها وزارة الخارجية ويشاركها بذلك القطاع الخاص.

ودعا دول المنطقة الى اتباع مثل هذا النهج فيما يخص حقوق الانسان واشراك وتعاون القطاع الخاص مشيدا بالمشاركة الواسعة للمسؤولين في القطاع الكويتي الخاص الذي يبين حجم المسؤولية المجتمعية التي يتحلى بها القطاع الخاص.

■ ما إن تتم حماية حقوق الإنسان وتعزيزها فإن أسباب اندلاع النزاعات والصراعات ستبدأ بالاضمحلال

من جانبه قال رئيس قسم الشرق الاوسط وشمال افريقيا في المفوض السامية لحقوق الانسان محمد النسور ان محاور الندوة تعتبر موضوعا حديثا جدا في القانون الدولي مشيرا الى ان الكويت ممثلة بوزارة الخارجية اخذت هذه المبادرة ودعت لهذه الندوة الهامة جدا لبحث مسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص.

واوضح النسور في تصريح مماثل لـ «كونا» ان الحديث عن المسؤولية الاجتماعية لا يعني الاعمال الخيرية فقط التي تقوم بها الشركات الخاصة بل دراسة الأثر البيئي والاجتماعي الذي تعمل فيه تلك الشركات ومحاولة الحد من السلبية للنشاطات التجارية.

واكد ان الندوة تعتبر اسهاما جديدا للكويت من خلال اخذ رأي القطاع الخاص ووضع خطط التنمية البشرية والاقتصادية ومن ضمنها مراعاتها لحقوق الانسان للمجتمعات التي تعمل بها الشركات التجارية

تتمات

الغانم : أتوقع

وقال الغانم في تصريح للصحافيين : «جرت العادة على أن يقدم بند الاستجوابات على بند الأسئلة ، وفي بعض الأحيان على الرسائل الواردة إلا أن ذلك سيكون بقرار من المجلس».

أضاف : « توقعاتي أن تنتهي الاستجوابات الثلاثة عند الفجر أو صباح الأربعاء ، وأيًا كان الوقت المتبقي ساكون موجودًا يوم الأربعاء الساعة التاسعة صباحًا، وإذا لم يكن هناك نصاب فسأرفعها إلى التاسعة والنصف ، وبعدها إذا لم يتوفر النصاب سترفع الجلسة ، ولكن إن كان هناك نصاب سنناقش ما هو موجود على جدول الأعمال» .

وأوضح أن «الاستجواب الأول استنفد مدده اللائحية ، واتوقع مدته من عشر ساعات إلى ١١ ساعة » ، في حين توقع أن ينتهي استجواب سمو رئيس مجلس الوزراء عند حوالي منتصف الليل ، بينما سيمتد الاستجواب الثالث إلى فجر أو صباح الأربعاء.

اليوم .. يوم

التي سيعقدها مجلس الأمة اليوم ، شدد مجلس الوزراء عقب مناقشته جميع الجوانب القانونية والدستورية والسياسية لهذه الاستجوابات ، خلال اجتماعه الأسبوعي أمس ، برئاسة سمو الشيخ جابر المبارك رئيس مجلس الوزراء ، على الحق الدستوري لعضو مجلس الأمة في تقديم الاستجواب ، لافتا في الوقت نفسه ان هذا الحق يجب ممارسته وفق الضوابط والشروط التي حددها الدستور واللائحة لصحة الاستجواب ، ليعرب عن حرص الحكومة على التعاون مع مجلس الأمة ، في شأن تفعيل الأدوات الرقابية ، تحقيقا للهدف المشترك في إعلاء المصلحة العامة على ما عداها من مصالح ، فيما كشفت مصادر مطلعة لـ «الصباح» ، ان سمو الشيخ جابر المبارك رئيس مجلس الوزراء ، سيقدم لدى مناقشة استجوابه ، مرافعة تاريخية تكشف حجم الإنجازات الكبيرة لحكومته وجهودها المتواصلة لمحاربة الفساد والفاسدين .

من جانب آخر شرح نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية الشيخ صباح الخالد لمجلس الوزراء ، تداعيات تصريحات الرئيس الفلبيني ، بشأن حظر إرسال العمالة الفلبينية إلى دولة الكويت ، خاصة العمالة المنزلية ، والتأكيد على رفض الكويت التعدي على سيادتها وقوانينها ، مشيرا إلى أن الملف أصبح بعهدة وزارة الخارجية ، وسيتم اتخاذ الإجراءات اللازمة ، انطلاقا من الحرص على علاقات الصداقة التاريخية بين البلدين والسعي المشترك إلى تعزيزها.

كما استعرض مجلس الوزراء توصية لجنة الشئون الاقتصادية ، بشأن المتطلبات الفورية والعاجلة لحل مشكلة العمالة المنزلية ، وقرر تشكيل وفد برئاسة وزير الشئون الاجتماعية والعمل ووزير الدولة للشئون الاقتصادية ، وعضوية كل من الجهات التالية «وزارة الداخلية ، وزارة الخارجية ، وزارة الصحة ، وزارة التجارة والصناعة ، الهيئة العامة للقوى العاملة ، شركة الدرة لاستقدام وتشغيل العمالة المنزلية» ، لاستطلاع فرص التعاون مع بعض الدول الصديقة ، في إطار الجهود المبذولة للتوصل إلى أفضل الحلول لاستقدام العمالة المنزلية بالسرعة الممكنة .

ثم اطلع المجلس على توصية لجنة الشئون القانونية بشأن مشروع القانون الخاص باتفاقية إنشاء مركز الاعتماد الخليجي ، ومشروع قانون بالموافقة على اتفاق بين المنظمة الدولية للشرطة الجنائية «الإنتربول» وحكومة دولة الكويت ، بشأن الاعتراف بوثيقة سفر الإنتربول ، وقرر الموافقة على مشروعي القانونين ، ورفعهما لصاحب السمو الأمير ، تمهيدا لإحالتهما إلى مجلس الأمة.

على صعيد السياسة الخارجية أدان مجلس الوزراء بشدة استمرار إطلاق الصواريخ على المدن الآهلة بالسكان في المملكة العربية السعودية الشقيقة من قبل الميليشيات الحوثية ، والتي قامت قوات الدفاع الجوي السعودية باعتراضها ، مؤكدا على أن هذه الاعتداءات الآثمة من قبل الحوثيين التي تستهدف أمن واستقرار المملكة الشقيقة ، تبرهن على عدم جدية تلك الجماعة في الاستجابة إلى الجهود الدولية التي تسعى لإنهاء النزاع في اليمن ، كما أكد مجلس الوزراء وقوف دولة الكويت مع شقيقتها المملكة العربية السعودية وتأييدها ودعمها للإجراءات التي تتخذها للحفاظ على أمنها واستقرارها ، داعيا المولى عزوجل أن يحفظ المملكة وشعبها الشقيق من كل مكروه ، ويديم عليها نعمة الأمن والأمان في ظل القيادة الحكيمة لخادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز.

ثم رحب مجلس الوزراء باللقاء التاريخي الذي جمع رئيسي كوريا الجنوبية وكوريا الشمالية ، والذي أسفر عن التوقيع على اتفاق سلام بين البلدين ، مشيدا بشجاعة الزعيمين وسعيهما لنزع فتيل التوتر في منطقة شبه الجزيرة الكورية ، ومرحبا بما صدر من القمة من بيان يكفل إخلاء شبه الجزيرة الكورية من الأسلحة النووية مع نهاية هذا العام ويؤكد نهاية الأعمال العدائية بين البلدين بكافة أشكالها الأمر الذي سيعيد لمنطقة شبه الجزيرة الكورية وإلى العالم أمنه واستقراره ، وأعرب المجلس عن الأمل في أن يشكل هذا الاتفاق التاريخي ، بما تضمنه من قرارات هامة نموذجا لوضع نهاية لما يشهده العالم من نزاعات وبؤر توتر لينعم بالأمن والاستقرار .

وكان مجلس الوزراء قد استهل اجتماعه ، بالتعبير عن بالغ ارتياحه واطمئنانه للفحوصات الطبية التي أجراها سمو ولي العهد الشيخنواف الأحمد ، في الولايات المتحدة الأمريكية مؤخرا ، والتي تكللت بفضل الله تعالى وتوفيقه بالنجاح ، سائلا المولى عز وجل أن يمن على سموه بدوام الصحة والعافية والعمر المديد ، لمواصلة عطائه في خدمة البلاد .

معاش « التحقيقات »

بالأحوال الجعفرية لاستكمال دراسته .

وقال رئيس اللجنة النائب الحميدي السبيعي إنه تم دمج الاقتراحات بقوانين الخاصة بالإدارة العامة للتحقيقات في 8 مواد ، وكان هناك توافق وتعاون من المسؤولين في وزارة الداخلية .

أضاف أن أبرز الاقتراحات تركزت في أن تكون الترقيات بناء على أساس الأقدمية بمراعاة الكفاءة ، وتنظيم مكافأة نهاية الخدمة للمتقاعدين في الإدارة ، بأن تكون بقيمة راتب عامين حسب آخر راتب شامل للمتقاعد ، وأن يكون المعاش التقاعدي بقيمة 80 في المئة من آخر راتب شامل.

وذكر أن هناك اقتراحًا آخر تم تقديمه بأن يستفيد المحققون الذين تم إنهاء خدمتهم خلال السنتين الماضيتين ، وعددهم لا يتجاوز 156 محققا من مكافأة نهاية الخدمة ، حيث تم إحالتهم إلى التقاعد من دون سبب أو سابق إنذار ، وتكلفة مكافآتهم تبلغ 15 مليون دينار تدفع مرة واحدة.

وتمنى السبيعي أن يتم التصويت على القانون في المداولتين في دور الانعقاد الحالي ، مشيرًا إلى أن وزارة الداخلية كانت موجودة وطرحت آراء وكان هناك توافق على معظم النصوص.

وأوضح أن اللجنة ناقشت أيضا الاقتراح بقانون الخاص بالأحوال الشخصية الجعفرية ، حيث لا يوجد قانون خاص بها في الكويت ، وكان القضاة يختارون أئمة مساجد ومشايخ يحكمون في القضايا وفق المذهب الجعفري ، مشيرا إلى أنه لا توجد محكمة تمييز في قانون الأحوال الشخصية الجعفرية ، وهذا إخلال بحق دستوري في أن تكون هناك درجات للتقاضي .

أضاف أن الاقتراح بقانون يتكون من 450 مادة ولا يمكن مناقشتها في اجتماع أو اجتماعين ، وهناك أيضا رأي للمجلس الأعلى للقضاء وبعض الملاحظات على صياغة المواد فقط أو النصوص ، مشيرًا إلى أن المكتب الفني للجنة سيقوم بحصر الاقتراحات والخلافات لسرعة البت في هذه الاختلافات.

وتابع السبيعي أن اللجنة ناقشت أيضًا موضوع إدارة الخبرة ويحتاج إلى تعديلات كثيرة ، وتم تأجيله لاجتماع لاحق .

من ناحيته كشف عضو اللجنة النائب محمد الدلال ، أن تطوير جهاز العدالة والمؤسسات التابعة له هي من أهم النقاط التي تبحث في اللجنة التشريعية ومجلس الأمة.

وقال الدلال أن اللجنة تبحث العديد من القوانين لتطوير جهاز العدالة وجميع المؤسسات المرتبطة والمعاونة له ن لافتا إلى أن قانون تنظيم القضاء موجود على جدول أعمال اللجنة إضافة إلى قوانين الخبراء والتحقيقات ومحكمة الأسرة وقانون الجزاء.

أضاف إن اللجنة أقرت قانون الإدارة العامة للتحقيقات ، وهذا القانون ليس جديدًا بل موجود في المجالس السابقة ، مشيرًا إلى وجود تعاون من المسؤولين في وزارة الداخلية .

ولفت إلى أن الاقتراحات تعالج التدرج الوظيفي للمحققين والتظلمات ، وكذلك تم التعامل مع قضية تقاعد المحققين ومشكلة المحققين الـ 156 الذين تم إحالتهم بطريقة غير قانونية في مرحلة من المراحل ، بحيث سيكون بأثر رجعي حتى نغلق هذا الملف الذي ظلموا فيه .

من ناحيتها ناقشت لجنة الميزانيات والحساب الختامي خلال اجتماعها أمس ميزانية الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية ، للسنة المالية الجديدة 2018/2019 ، وحسابه الختامي للسنة المالية المنتهية 2017/2018 ، وملاحظات ديوان المحاسبة وجهاز المراقبين الماليين .

وقال رئيس اللجنة النائب عدنان عبد الصمد ، إن اللجنة تبين لها أنه رغم تكرار إفادة الصندوق منذ عدة سنوات بقرب التوصل لاتفاق مع ديوان الخدمة المدنية ، لإقرار اللوائح المالية للصندوق ومزاياه المالية ، إلا أن اللجنة لا تلاحظ أي تسوية في هذا الجانب.

أضاف أن جهاز المراقبين الماليين سجل 57 مخالفة مالية على تنفيذ الحساب الختامي ، كما تم تمرير صرف 16 استمارة كان الجهاز قد امتنع عنها، مشيرًا إلى تأكيد اللجنة ضرورة تسوية هذه الملاحظة مع ميزانية السنة المالية الجديدة والمقدرة مصروفاتها بـ 28 مليون دينار.

وأوضح عبدالصمد أنه رغم اعتماد الصندوق مؤخرًا دراسة متعلقة بإعادة توزيع الأصول الاستثمارية والتي لم تكن موجودة منذ تأسيسه ، إلا أن اللجنة ما زالت تلاحظ أن آلية إدارة الاستثمار بحاجة إلى إعادة نظر.

وقال إن من بين تلك الملاحظات أن نظام الأرشفة الحالي غير فعال ، وعدم تزويد ديوان المحاسبة ببعض الملفات ، مع أهمية الحاجة لمتابعة مكلفة لبعض الصناديق العقارية التي حققت عائدا سلبيًا.

وأكد عدم وضوح مبررات الصندوق بالدخول في أحد الاستثمارات الجديدة ن رغم أن لديه تجربة مماثلة في شركة أخرى كانت تقوم بنفس الأغراض ولم تحقق جدواها ، وتم تصفيتها ، وذلك وفقا لما هو وارد في تقارير ديوان المحاسبة.

ولفت عبدالصمد إلى تشديد اللجنة على ضرورة استجابة الصندوق لطلب ديوان المحاسبة ، بإجراء تحقيق حول الملاحظات التي شابت تعاقدات الصندوق مع المكاتب الاستشارية ، التي كانت تسند إليها إدارة المنح المليارية لبعض الدول والتي انتهت مؤخرًا.

أضاف أن اللجنة كانت توصي لسنوات بإنشاء مكاتب إشرافية للصندوق في الدول التي منحت منحًا مليارية من حكومة دولة الكويت ، للتأكد من سلامة الصرف فيها ، ولم تجد اللجنة طوال تلك السنوات تفاعلا تلافي مع الصندوق في هذا الشأن.

وبين أن تكرر تبريرات الصندوق بشأن قيامه بتعيين عدد من الموظفين دون الإعلان في الصحف ن عن الحاجة الماسة لهم غير مقنعة، مطالبًا بوقفة جادة في هذا الأمر لا سيما أنها تكررت أكثر من مرة.

وأكد عبدالصمد أن اللجنة شددت على ضرورة شغل الدرجات الـ 39 الشاغرة في ميزانية الصندوق للسنة المالية الجديدة ، وفق الضوابط مع الإعلان عنها.

وأوضح أن اللجنة أكدت ضرورة معالجة ما بينه تقرير جهاز المراقبين الماليين ، فيما يخص مصاريف الإعلام والمقدر له في ميزانية السنة المالية الجديدة ما يجاوز الـ 1 مليون دينار.

وأشار إلى أن توسع الصندوق في رعاية البرامج والمسابقات والملتقيات والمؤتمرات في إطار حملته الإعلامية ، هي من مواطن الهدر في الميزانية كما يراها الجهاز، لافتًا إلى تأكيد اللجنة حرصها على إبراز الدور التنموي للصندوق ضمن الضوابط الرقابية السليمة.

باسل الصباح

يذكر ان وزير الصحة كان قد اصدر قرارا مشابها في يناير الماضي لمدة ثلاثة اشهر ، وجاء القرار الحالي لتجديد المهلة حتى نهاية شهر أكتوبر المقبل.

ترامب : سنتخذ

في سياق متصل أبلغ الرئيس الإيراني حسن روحاني نظيره الفرنسي إيمانويل ماكرون ، أن الاتفاق النووي الذي وقعته إيران مع الدول الست الكبرى في يوليو 2015 «غير قابل للتفاوض مطلقا»، بحسب ما نقل موقع الرئاسة الإيرانية.

وقال روحاني في اتصال هاتفي مع ماكرون، إن «مستقبل الاتفاق النووي عقب العام 2025 تحدده القرارات الدولية، وإن إيران لا تقبل أية قيود خارج تعهداتها»، مضيفا أن «الاتفاق النووي وأية قضية أخرى بهذه الذريعة غير قابلة للتفاوض مطلقا».

سوريا : مقتل

حماة وحلب، بحسب ما قاله الجيش السوري. وأفادت وسائل إعلام إيرانية شبه رسمية بأن من بين القتلى إيرانيين.

وتفيد تقارير بأن القصف الصاروخي استهدف مخازن أسلحة ومراكز قيادة.

ووصف التلفزيون الرسمي السوري الهجوم بأنه «عدوان» جديد من قبل أعدائه. وقال إن «الهجوم وقع حوالي الساعة 10:30 مساء بحسب التوقيت المحلي».

وقال المرصد السوري لحقوق الإنسان، المعارض إن هجوم يوم الأحد استهدف مخزن صواريخ وأدى إلى قتل 26 شخصا معظمهم إيرانيون وعراقيون.

ولا تعرف الجهة المسؤولة عن الهجمات، وكانت دول غربية وإسرائيل قد ضربت من قبل مواقع في سوريا.

وكان التلفزيون قد قال في وقت سابق إنه سمع دوي انفجارات متتالية في ريف محافظة حماة وإن السلطات تتحرى عن السبب.

وقال مصدر في المعارضة إن أحد المواقع التي أصيبت كان قاعدة للجيش تعرف باسم اللواء 47 قرب مدينة حماة، وتشتهر على نطاق واسع بأنها مركز لتجنيد المقاتلين الشيعة المدعومين من إيران الذين يحاربون إلى جانب القوات الحكومية السورية.

وأكد مصدر يتابع الوضع في سوريا عن كثب، إن عدة هجمات بالصواريخ أصابت على ما يبدو العديد من مراكز قيادة فصائل مدعومة من إيران وإن عشرات من الجرحى والقتلى سقطوا.

ولم يصدر تعليق عن الجيش الإسرائيلي حول الهجوم الأخير الذي يقع بعد أقل من شهر على اتهام إيران وروسيا والحكومة السورية إسرائيل بالضلوع في الهجوم الجوي على قاعدة التيفور.

وذكرت وسائل إعلام إسرائيلية ومواقع تواصل اجتماعي أن قوات إيرانية وأخرى تابعة لحزب الله اللبناني توجد في القاعدة التي تعرضت للهجوم ليل الأحد.

ولكن وكالة تسنيم الإيرانية للأنباء ذكرت الاثنين أن التقارير بشأن هجوم صاروخي على قاعدة عسكرية إيرانية في سوريا لا أساس لها، ونفت قتل إيرانيين في الهجمات على عدد من القواعد العسكرية في حماة وحلب.

ونقلت الوكالة عن مصدر لم تذكر اسمه قوله «كل تلك التقارير عن الهجوم .... وقتل عدد من المستشارين العسكريين الإيرانيين في سوريا لا أساس لها».

وشنت الولايات المتحدة، وفرنسا، وبريطانيا في 14 أبريل هجوما على منشآت قالت إنها مراكز أسلحة كيميائية، وقيل إن إسرائيل قصفت من قبل في 9 أبريل قاعدة التيفور الجوية التي تستخدم كمركز قيادة للطائرات الإيرانية بلا طيار.

وقتل في ذلك الهجوم سبعة جنود إيرانيين من بين 14 جنديا ماتوا فيه. ودفع الهجوم على القاعدة الجوية إيران إلى التحذير من أنها سوف ترد.

ختان 100 ألف

حملتهم ستركز على مناطق أتو- مولوكوي، وإيلي، وغوروي، حيث لا يعد الختان ممارسة شائعة.

وتعد هذه هي المرحلة الثانية من المشروع الذي بدأ العام الماضي، بختان 84 ألف رجل في المحافظة.

ويؤيد عبد الرزاق، وهو طبيب وحاكم مقاطعة زامبيزيا التي تعد واحدة من أكثر المقاطعات ازدحاما بالسكان في موزمبيق، هذه الحملة.

ويقول : «ما أريد التأكيد عليه هو أن ختان الذكور وغيره من التدابير يستخدم لمنع انتقال الأمراض، مثل فيروس نقص المناعة المكتسبة «الإيدز» ، وليس العلاج.»

ورغم أن هذا الإجراء اختياري في الأساس، يجري تشجيع الرجال على الخضوع للجراحة بسبب الاختلاف الذي تحدثه في الوقاية من الإصابة بفيروس الإيدز.

وستبلغ تكلفة مرحلتي ختان الرجال في مقاطعة زامبيزيا أكثر من مليون دولار، وهي الأموال التي حصلت عليها موزمبيق من مبادرة الرئيس الأمريكي للإغاثة من الإيدز «بيبفار» .

ويعد ختان الذكور شائعا في العديد من الأماكن الأخرى في موزمبيق، بما في ذلك مقاطعات كابو دلغادو ونياسا وتيتي وإنهامباني.

ووفقا لمنظمة الصحة العالمية، يقلل ختان الذكور ، من خطر إصابة الرجال بفيروس نقص المناعة المكتسبة بنسبة تقترب من 60 في المئة.

ساجد جاويد

المتواترة عن عائلات جاءت إلى بريطانيا بعد الحرب العالمية الثانية، ولكن حقوق أفرادها في البقاء في البلاد كانت مهضومة، وعن تعامل الحكومة «العدائي» مع هؤلاء المهاجرين.

وبعد ترقية جاويد إلى وزارة الداخلية، أعلنت الحكومة البريطانية عودة الوزير المكلف بإيرلندا الشمالية، جيمس بروكنشير، إلى وزارة الحكم المحلي والإسكان.

وقال جاويد في تصريح لصحيفة صاندي تلغراف إنه تأثر شخصيا بقضية المهاجرين لأنه من عائلة مهاجرة، وأضاف إن الحكومة مطالبة بالمزيد من الجهد للتكفل بانشغالات هؤلاء الذين هضمت حقوقهم، والذين تلقوا وعودا بمعالجة ملفاتهم للحصول على الجنسية البريطانية.

وأصبح جاويد، البالغ من العمر 48 عاما، عضوا في البرلمان في عام 2010، وساند حملة البقاء في الاتحاد الأوروبي، على الرغم من تقارير أفادت بأنه كان يميل إلى الخروج من الاتحاد.

ويقول جاويد إنه يفتخر بقصة كفاح والده الذي هاجر في الستينيات إلى بريطانيا من قرية صغيرة في باكستان في سن صغيرة، إذ كان يبلغ من العمر وقتها 17 عاما، وبدأ حياته العملية عاملا في مصنع للقطن ثم أصبح سائقا للحافلات في المواصلات العامة.